الترميز الدولي / ISSN (P) :2710-2653
ISSN (E) :2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 /2019

تاريخ استلام البحث : ٢٠٢٦/٢/٢٣
تاريخ قبول البحث : ٢٠٢٦/٥/٦
تاريخ نشـــر البحث : ٢٠٢٦/٦/٣٠

النظام السياسي وتحديات الديمقراطية التشاركية: انموذج الولايات المتحدة الامريكية

Political Systems and the Challenges of Participatory democracy: The United States Model

أ.م. د. سحر حربي عبد الامير
Asst. Prof. Sahar Harbi Abdul-Amir
وزارة التربية / مركز البحوث والدراسات التربوية
Ministry of Education / Center for Educational Research and Studies
Drsaher2024harbi@reserchcenter.iq

IRAQI
Academic Scientific Journals
https://iasj.rdd.eedu.iq/journals/journal/view/229

الملخص

من بين اكثر المواضيع التي انتجها العقل البشري وتغير العالم بسببها هي الانظمة السياسية. وذلك لتأثيرها على الطريقة التي يعيش فيها الانسان اينما كان ومهما كان ومتى كان، وبشكل فردي وجماعي. ولقد اعتمدت الكثير من الانظمة السياسية قديما و حديثا على فلسفة الديمقراطية للحكم . وتعد الديمقراطية التشاركية عند بعض الباحثين الطريقة الافضل لمعالجة التحديات التي تواجهها الانظمة السياسية خلال حكمها وادارتها للدولة، على اساس انها تعطي فرصة للمواطنين لحل مشكلاتهم و تحقيق ارادتهم الحرة وتتجاوز في الوقت نفسه صعوبة تطبيق الديمقراطية المباشرة ، وتضع معالجات لسلبيات الديمقراطية البرلمانية .وفي هذا البحث سنقدم النظام السياسي في الولايات المتحدة الامريكية كأنموذج للدراسة في مجال تطبيق الديمقراطية التشاركية، لوضوح تطبيقها هناك ونجاحها النسبي .ولقد بدء البحث بتعريف مصطلح الديمقراطية وتاريخها ، بالشكل الذي يمهد لفهم جوهر الديمقراطية التشاركية ، ومقارنتها بالأنواع الاخرى ومن ثم الانتقال الى دراسة النظام السياسي للولايات المتحدة، من خلال دراسة المجتمع ، والصفات التي اتسم بها والتي جعلته مؤهلا لتبني الديمقراطية التشاركية ، وما انتجه هذا المجتمع من مؤسسات فدرالية وتقسيمات سياسية وادارية، وكيفية تطبيق الديمقراطية التشاركية هناك. و ليكون البحث قريب قدر المستطاع من الواقع و بعيد عن المثالية يقدم البحث اهم التحديات التي من الممكن ان تعترض تطبيق الديمقراطية التشاركية واهم أسس نجاحها و ديمومتها. وفي الختام يقدم البحث جملة من الاستنتاجات المفيدة في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية: النظام السياسي في الولايات المتحدة الامريكية، الديمقراطية التشاركية ، تقاسم السلطات

Abstract

Among the most significant topics produced by the human mind that changed the world are political systems, due to their impact on the way humans live anywhere, regardless of who they are or when they exist, both individually and collectively. Many political systems, both ancient and modern, have relied on the philosophy of democracy as a form of governance. Some researchers consider participatory democracy the best way to address the challenges facing political systems in governing and managing the state. The conclusion is that it gives citizens the opportunity to solve their problems and express their free will, while simultaneously overcoming the difficulties of implementing direct democracy and addressing the shortcomings of parliamentary democracy. This research will present the political system of the United States as a model for studying the application of participatory democracy, given its clear implementation and relative success there. The research begins by defining the term "democracy" and its history, thus paving the way for understanding the

essence of participatory democracy and comparing it to other types. It then moves to studying the political system of the United States by examining its society, the characteristics that made it suitable for adopting participatory democracy, the federal institutions and political and administrative divisions it produced, and how participatory democracy is implemented there. The research presents the most important challenges that may hinder the implementation of participatory democracy, as well as the key foundations for its success and sustainability, in order to stay as close to reality as possible and avoid idealism. Finally, the research presents a number of useful conclusions in this field.
Keywords: Political system in the United States of America, participatory democracy, power-sharing

المقدمة

قدم لنا تطور البشرية خلال مراحل التاريخ الانساني تجارب عدة في مجال الحكم والسياسة ، ومن المفيد جدا ان تكون لدى صانعي السياسة، خلاصة لهذه التجارب، ان لم يكن ممكنا كلها فالأهم منها على الاقل . وهذا البحث هو خطوة لخوض غمار موضوع الديمقراطية التشاركية ، التي تطبقها بعض الانظمة السياسية مع الديمقراطية النيابية في آن واحد، ولقد عاشت دول هذه الانظمة السياسية الاستقرار السياسي لعقود زمنية طويلة ، بالشكل الذي اتاح لها التطور والنهوض الحضاري والعلمي. والبحث فرصة لمعرفة جوهر الديمقراطية التشاركية و نتائجها ، والتحديات التي من الممكن ان تواجه تطبيقها ، و قد اخذ البحث انموذج الولايات المتحدة الامريكية في تطبيق الديمقراطية التشاركية .

اهمية البحث: نجد في الوقت الحاضر انواع متعددة من تطبيقات الديمقراطية . الا ان الديمقراطية التشاركية تعد النسخة الاحدث منها والاقل انتشارا ، على الرغم من ان اهم ملامحها كانت موجودة منذ الديمقراطية الأثينية القديمة. ونتلمس تطبيقات الديمقراطية التشاركية في الوقت الحاضر في الدول التي تؤمن بأهمية الاستفادة من امكانيات وآراء مواطنيها ، لانضاج مشاريعها و ضمان نجاح سياساتها العامة. ولقد حققت هذه الدول الكثير من المكاسب في اتباعها لهذا المسلك، مثال على ذلك الولايات المتحدة الامريكية. لذا تكمن اهمية البحث في تسليط الضوء على اهمية الديمقراطية التشاركية و نتائجها الايجابية على الدول التي سبق وان طبقت الديمقراطية البرلمانية، بعد ان وفرت شروط نجاحها . وقد وجدت الباحثة ان هناك القليل من الباحثين والكتاب العرب قد تناولوا هذا الموضوع ، و تأمل ان يكون هذا البحث اضافة مفيدة لعالمنا العربي .

اهداف البحث: يتضح من مراقبة المشهد السياسي العالمي ، ان تطبيق الديمقراطية البرلمانية في بعض الدول لم يحقق للمواطنين المنفعة التي كانوا يتوقعونها ، ولاسيما عند المقارنة بما حصلت عليه الشعوب

في اوربا او الولايات المتحدة الامريكية . وهي دول تطبق الديمقراطية التشاركية بأشكال متعددة و بمستويات متفاوتة ، الا انها لم تغب عن واقعها السياسي. لذلك سيكون من اهداف البحث:

اولا: التعرف على مفهوم الديمقراطية التشاركية.

ثانيا : فهم الطريقة التي تطبق بها الديمقراطية التشاركية في الولايات المتحدة الامريكية.

ثالثا: معرفة تحديات و شروط تطبيق ديمقراطية تشاركية حقيقية وناجحة.

اشكالية البحث: رافق مسيرة الديمقراطية النيابية الكثير من السلبيات التي تسببت في عزوف المواطنين عن المشاركة السياسية، ولقد ادركت بعض الدول هذه الاشكالية و بدأت باتخاذ اجراءات للحد من ذلك الانحراف و منها الولايات المتحدة الامريكية ، ومشكلة البحث تكمن في ان معظم الدول التي تطبق الديمقراطية النيابية الى الآن، لم تبادر الى اتخاذ اجراءات لتخفيف حدة هذه المشكلة من خلال التشاركية، وهي بذلك تفوت فرصة كبيرة لإنجاح نظامها السياسي و تحقيق الاستقرار ، و شعوب تلك الدول هي اما في موقف لا يسمح لها بالمطالبة بالتشاركية، او لا علم لها بهذا المصطلح اصلا.

منهج البحث: يعتمد هذا البحث على منهج التحليل النظمي بشكل رئيس، وكذلك المقترب التاريخي.

الدراسات السابقة : من اهم الباحثين العرب الذين كتبوا في موضوع التشاركية هم كل من :

عبد السلام بغدادي من العراق، في بحثه الموسوم الدولة العربية المعاصرة بين اشكالية المكونات الإثنية المغلقة و خيار المؤسسات الوظيفية المفتوحة/ ٢٠١٧)

طيب بلوادة من الجزائر في بحثه الموسوم (الديمقراطية التشاركية في الولايات المتحدة الامريكية اعادة تجديد السياسة الامريكية/ ٢٠٢٥) ،

بوعلام حمو من الجزائر في بحثه الموسوم (الديمقراطية التشاركية كمقاربة واعدة لإعادة تأهيل جودة الديمقراطية/٢٠١٩)

مكاوي فاطمة من الجزائر في رسالة الماجستير الموسومة (الديمقراطية التشاركية كأساس للتنمية المحلية في الجزائر/٢٠١٩)

المطلب الاول : الديمقراطية الجذور والتحولات

لاشك انه قد كُتب الكثير جدا عن الديمقراطية ،الا انه بسبب طبيعة المصطلحات السياسية وتداخلها وارتباط معانيها، لابد لنا من الوقوف قليلا عند الديمقراطية ودراستها من زاوية تخدم اهداف البحث ، وتكون فرصة لمراجعة التحولات التي صاحبت هذه الفلسفة ، لنتمكن من تتبع الديمقراطية التشاركية منذ فجرها الاول اولا: ديمقراطية أثينا (Athens)

بمراجعة سريعة لظروف دولة– مدينة(اثينا) الجغرافية والسكانية، التي ظهر فيها لأول مرة مصطلح الديمقراطية (Demoakratia) ، يتبين لنا انها واحدة من بين اكثر من ١٠٠٠ دولة – مدينة يونانية

تميزت عن غيرها بموقعها الجغرافي الممتد على سهل ساحلي واسع ينحدر نحو بحر ايجة تحيط بها تضاريس جبلية عالية، مما جعلها في عزلة عن بقية المدن الا من خلال الساحل البحري. و تركز اهتمام المجتمع الأثيني على التعليم والفن والقيم المدنية و بناء اسطول بحري كبير. و قد حكمت اثينا نفسها بفلسفة الديمقراطية المباشرة واستمر هذا الحال لما يقارب من قرنين من الزمن . [١] وبغض النظر عن ان تسمية (المواطنين)آنذاك لم تشمل جميع السكان، فأن جوهر الديمقراطية كان هو ان الطبقة المحكومة هي ذاتها الطبقة الحاكمة .[٢] ومن هنا يمكننا القول ان الديمقراطية اليونانية المباشرة "ديمقراطية خالصة" و اصل أي نوع آخر من انواع الديمقراطيات التي ظهرت فيما بعد.

ومثلما وجدت الديمقراطية المباشرة طريقها تحت تأثير ظروف جغرافية واجتماعية، وجدت الديمقراطية النيابية طريقها للظهور ايضاً تحت تأثير ظروف جغرافية و اجتماعية جديدة ،وكل ما رافقها من تطور للفكر السياسي والاجتماعي ، و كما سيأتي تفصيله

ثانيا: الديمقراطية غير المباشرة (النيابية)

تُعد الديمقراطية النيابية من نتاج روما القديمة (٥٠٩-٢٧) ق.م بحسب بعض المصادر، وذلك عندما اطلق الرومان على دولتهم اسم (Respublica) (الجمهورية) والتي تعني (شيء ينتمي الى الشعب) ، حيث ادار النظام السياسي الروماني قنصلين حاكمين (بدل الملك) ، و مجلس شيوخ يمثل الطبقة الارستقراطية، و جمعيتان شعبيتان (الجمعية المئوية والجمعية القبلية) يتألف اعضائها من ممثلين عن عامة الشعب . [٣] الا ان جذور فلسفة الحكم هذه تعود في الحقيقة الى (دولة – مدينة) اسبارطة اليونانية القديمة، اذ كان يحكمها ملكين و مجلس شيوخ . مما يعني ان الديمقراطية النيابية هي الاسهام الثاني للفلسفة اليونانية في حقل السياسة والحكم.

ولقد طبقت فرنسا فكرة (الجمهورية) بوجود الديمقراطية النيابية، بعد نجاح الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩م على اعتبار ان من اهداف الثورة هو القضاء على الحكم الملكي المطلق و اعطاء المواطنين فرصة للمشاركة في الحكم، من خلال ترشيح ممثلين عنهم من العقلاء والمثقفين. ولكن ،ومنذ ذلك الوقت، هناك من شكك في ان تكون الحكومة النيابية هي ديمقراطية .اذ نجد ذلك في كلام (بيير فرانسوا جوزيف روبرت) وهو (نائب عن اليعاقبة) اوائل سنة ١٧٩٣ عندما قال في الذكرى الاولى للثورة الفرنسية (ان جعل الحكومة التمثيلية مرادفة للديمقراطية امر شبه مستحيل) و رأى انه (لا ديمقراطية مع تمثيل وطني، وان اولئك الذين يرغبون في تكييف جميع مبادئ الحكومة الديمقراطية مع حكومة تمثيلية هم اما اغبياء يخربون دون علمهم، او محتالون يخربون عن عمد املا في تجنب فقدان ثمار الفوضى –التي رافقت الثورة الفرنسة–)[٤]. الا ان تلك الانتقادات و غيرها لم تكن عائقا امام انتشار الديمقراطية النيابية في اوربا و عبورها المحيط الى الولايات المتحدة الامريكية مع المهاجرين الاوائل.

وخلال مرحلة الستينيات من القرن العشرين ،وبعد انتشار التوجهات الاصلاحية اليسارية والتقدمية، ظهر ممن انتقدوا الديمقراطية النيابية من اهمهم الاستاذ والمفكر جون ديوي(فيلسوف وعالم نفس امريكي١٨٥٩-١٩٥٢) اذ كان يؤمن : بأن الديمقراطية التمثيلية هي ديمقراطية نخبوية، والنخبوية عامل اساس لظهور الانظمة الشمولية، حين اقتصرت التطبيقات الديمقراطية فيها على البرلمان والانتخابات والمعارك بين الاحزاب، وأُختُزل دور المواطنين بالأدلاء بأصواتهم ،والسماح للممثلين والمسؤولين بالاستمرار في شؤون الحكم حتى الانتخابات التالية ، و بات العمل السياسي حكرا على النخب السياسية وجماعات المصالح ، بينما يبقى المواطن متفرجا. و قد ايد وجهة النظر هذه الكثير من الباحثين الذين يرون ان الانظمة الانتخابية في الديمقراطيات النيابية لا تعكس تفضيلات المواطنين بشكل صحيح ، مما ينتج عنه ضعف قدرة الهيئات التشريعية على صنع سياسات عامة فعّالة ، وكمحصلة نهائية الديمقراطية النيابية تدعم فقط الاقوياء، أولئك الذين يمتلكون القدرة على حشد الموارد لدعم مصالحهم ،وليس ما يريده المواطن العادي . [٥]

ثالثا: الديمقراطية شبه المباشرة (العودة الجزئية الى الديمقراطية المباشرة)

من اجل تلافي بعض سلبيات الديمقراطية النيابية ، و تجنب عقبة جمع الشعب في مجلس واحد كما هو الحال في الديمقراطية المباشرة ، تمت العودة بشكل جزئي الى الديمقراطية المباشرة في بعض الدول، من خلال ما يسمى بالديمقراطية شبه المباشرة . اذ يحتفظ الشعب بسلطة مباشرة في اقرار بعض المسائل المهمة ،شرط ان ينص دستور الدولة على ذلك بالاستناد الى مبدأ السيادة الشعبية .[٦] مثل حق الاقتراح الشعبي والاستفتاء الشعبي والاعتراض الشعبي والحل الشعبي واقالة الناخبين لنائبهم و عزل رئيس الجمهورية، ونجد تطبيقاتها على سبيل المثال في دساتير فرنسا للسنوات ١٧٩١ و١٧٩٣ و ١٧٩٧ و ١٨٠١ و دستور عام ١٩٥٨ .[٧]

ونلاحظ في هذه الحالة تكون العودة الى سلطة الشعب مؤقته، وتخلو من تشكيل مؤسسات او اجراءات مستدامة تمنح المواطنين فرصة التداول واتخاذ القرار ، بل تكون العودة الى رأيهم بشكل طارئ و بحسب الحاجة .

المطلب الثاني : الديمقراطية التشاركية

تطرقنا سابقا الى التحولات التي مرت بها الديمقراطية، و كان اخرها الديمقراطية شبه المباشرة ، ولاحظنا ان الديمقراطية شبه المباشرة تشترك ببعض السمات مع الديمقراطية النيابية من ناحية وجود مجلس للنواب وانتخابات برلمانية ، بينما تشترك مع الديمقراطية التشاركية بصفة العودة الى رأي المواطنين في القضايا العامة، وبهذا يمكن ان تكون الديمقراطية شبه المباشرة نقطة التطور التدريجي باتجاه الديمقراطية التشاركية. فما هي الديمقراطية التشاركية؟

الديمقراطية التشاركية في جوهرها تتضمن اشتراك اعضاء المجتمع في مستويات مختلفة في التداول لصنع القرار ، وتشمل عملية التداول تبادل المعلومات والنقاشات اما بشكل مباشر مثل الاجتماعات الشخصية او عبر وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة ، للوصول الى الرأي الانسب، وهي بذلك تحقق التوازن بين آراء المواطنين العاديين وبين المعرفة المتخصصة بالمواضيع .[٨] ولفهم اكثر لآلية عمل الديمقراطية التشاركية لابد من الدخول في تفاصيلها .

اولا: مصطلح التشاركية :

يعرف قاموس كامبرج التشاركية (Participatory)على انها السماح للناس بالمشاركة أو الانخراط معا في نشاط ما .[٩] بمعنى ان التشاركية صفة تشمل طيفاً واسعاً من المعاني، وذلك بحسب الموضوع الذي يتشاركه الناس. فكل نشاط ينضمُّ اليه عدد من الاطراف يعدُ تشاركياً ، فهناك الميزانية التشاركية و الرياضة التشاركية، وطرق البحث التشاركية ،والخرائط التشاركية، والثقافة التشاركية. وكل من هذه المصطلحات لها ميدانها، الا انها جميعا تستند على النشاط الجماعي الذي يشترك فيه مجموعة من الاشخاص وتكون مخرجاته افضل من مخرجات النشاط اذا قام به شخص واحد او جهة بمفردها .

والتشاركية موجودة حيث يسعى افراد المجتمع العاديين الى تنظيم انفسهم للمشاركة في انشطة تمس حياتهم بهدف تحسين الاوضاع العامة ،مثل التنظيمات المجتمعية والاحتجاجات ،والانشطة الخيرية و خدمة المجتمع، فضلا عن اشكال مختلفة من الاستقصاء والبحث المجتمعي . و في السياسة تسعى الانشطة التشاركية في المجال الديمقراطي الى توسيع افاق العمل السياسي ليشمل المجتمعات العادية التي يعيش فيها الناس بعيدين عن السياسة ،ليكونوا فاعلين مدنيين.[١٠] ويلخص البعض الديمقراطية التشاركية بانها (نظام سياسي يسمح لكل مواطن بتقديم مساهمة فعّالة، واكتساب سلطة اتخاذ القرارات السياسية مباشرةً، ويتحمل السياسيون مسؤولية تنفيذ تلك القرارات).[١١]

بمعنى ان التشاركية موجودة بشكل او بآخر في كل نظام اجتماعي مدني يؤمن بان رأي و عمل المجموعة هو افضل من رأي و عمل شخص واحد او جهة واحدة ،ولاسيما في القضايا العامة. ويمكن ان نتلمس اشكال من التشاركية على مدار التاريخ في العديد من الدول ، لكنها بقيت تطبيقات قليلة الحدوث ولم يسلط عليها الضوء ولكنها اصبحت ضرورة. وبحسب مقولة الرئيس الفرنسي شارل ديغول(السياسة موضوع أخطر بكثير من أن نتركه للسياسيين) اي انها اكبر من ان تختزل ضمن مجموعة من السياسيين في مجتمع ما بل انه من الضروري اشراك المجتمع كله.

ثانيا: عوامل ساعدت على تطبيق بالتشاركية : هناك عوامل عدة ساهمت في العودة الى الديمقراطية التشاركية ، بعضها سبق ان ذكرناه باختصار في القسم الاول من البحث. ونضيف اليها هنا ان التوجه العالمي نحو الاهتمام بحقوق الانسان وتنظيمها وتعميمها ودعمها دوليا، ولاسيما حق التعبير عن الرأي و تشكيل الجمعيات وغيرها، ساهم في تحفيز المفكرين ، والناشطين المدنيين ومؤسسات المجتمع المدني

للمطالبة بدور اكبر للمواطنين في صنع السياسات العامة ، و تمكين السكان من المشاركة في تحديد الاولويات التي تمس حياتهم مباشرة . فضلا عن ان قصور المؤسسات الحكومية العامة في تلبية جميع الاحتياجات المتزايدة للمواطنين بسبب زيادة نسبة السكان وسعة الاراضي التي يشغلونها، ساهم بشكل كبير للمطالبة بتفعيل القطاع الخاص لسد هذه الثغرة .[١٢] ومهدت وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة و تكنولوجيا المعلومات الطريق لتطبيق الديمقراطية التشاركية تم تجاوز العقبات التي كانت تعترض تطبيق الديمقراطية المباشرة وجعلت المعلومات متوفرة للجميع عن اي موضوع يطرح للنقاش .[١٣]

ثالثا: مقارنة الديمقراطية التشاركية مع الديمقراطيات الاخرى

لأجل فهم اعمق للديمقراطية التشاركية نقارنها مع الديمقراطية النيابية كما يأتي [١٤] :

- الديمقراطية التشاركية شكل من اشكال الديمقراطية يستطيع المواطنون فيها المشاركة في عملية صنع القرار الجارية سواء على المستوى الوطني او المحلي او المنظمات و بشكل مباشر. على عكس الديمقراطية النيابية التي تتميز بطابعها النخبوي.
- تضم الديمقراطية التشاركية عنصر المداولات بين المواطنين العاديين. بينما تقتصر المداولات في الديمقراطية النيابية على اعضاء البرلمان. مع ملاحظة ان هناك من يضيف نوعا اخر من انواع الديمقراطية و يسميه بـ(الديمقراطية التداولية) وهذا النوع يتشابه مع الديمقراطية التشاركية في نقطة الاقرار بمساهمة المجتمع، الا ان التشاركية تركز اكثر على مدى فعالية هذه المساهمة في صنع القرار بأساليب متنوعة من المشاركة، وزيادة عدد المشاركين في العملية الديمقراطية ،بينما التداولية تركز اكثر على وجود المناقشات ، وعلى التوافق في الآراء من خلال الحجج المعقولة ، وتحسين جودة القرارات من خلال المناقشة . ١٥ مع ملاحظة ان الديمقراطية التداولية تشترك ايضا مع الديمقراطية النيابية في موضوع التداول لكن ضمن حدود اعضاء البرلمان فقط.
- الديمقراطية التشاركية تنظر الى المواطنين من منظور التعددية والتعاون والتربية المدنية. بينما الديمقراطية النيابية تنظر الى المواطنين من منظور المنافسات الانتخابية وارتباطهم بجماعات المصالح.
- انصار الديمقراطية النيابية يرون بأن معظم المواطنين غالبًا ما يكونون غير مُلِمّين، وساذجين، وغير مُهتمين، ومُتحيزين، ويفتقرون إلى المعرفة والإبداع والقدرة على حل المشكلات، وبالتالي، كان الحل هو ترك السياسة للقادة والخبراء. بينما انصار الديمقراطية التشاركية يؤمنون بان المواطنين يمكن ان يكونوا طاقة فاعلة اذا ما توفرت لهم الظروف المناسبة.

ويعتقد بعض العلماء ان الديمقراطية النيابية ، وسعت الفجوة ليس فقط بين الناخبين والمرشحين بل ايضا بين اعضاء الاحزاب العاديين ، مما ادى الى انخفاض معدلات العضوية والمشاركة في الانتخابات والدعم الشعبي للأحزاب السياسية التقليدية، فضلا عن انتشار المحسوبية والمنسوبية ،وانتشار سياسات

تُحبط برامج الحكومة المنتخبة.[١٦] وكل ذلك تسبب بعزوف المواطنين عن المشاركة في الانتخابات البرلمانية واي نشاط متعلق بها ، مما يعني الطعن بشرعية الحكم.

وقد بينت احدث الاستطلاعات ان التراجع في مشاركة المواطنين في الانتخابات موجود حتى في الديمقراطية العريقة . و لذلك كثفت بعض الحكومات جهودها لمأسسة عمليات تشاركية جديدة للتخفيف من حدّة هذه المشكلة. على سبيل المثال في المانيا قدم الائتلاف الحكومي بين الحزبين الاحمر والاخضر مشروع قانون عام ٢٠٠٢ لتعديل دستور البلاد للسماح بتدابير الديمقراطية المباشرة للتطبيق على المستوى الفدرالي، لانعاش الاهتمام المتراجع للمواطنين الالمان بالشؤون السياسية . وفي كندا طرح زعيم مجلس النواب (جاك سعادة) عام ٢٠٠٤ مبادرة اصلاحية في مجلس العموم لمعالجة ما سمي بالعجز الديمقراطي.[١٧] وفي البرازيل طُبقت الموازنات التشاركية بعد فوز الجبهة الشعبية في انتخابات عام ١٩٨٨ استجابة لمطالبات من جهات اجتماعية فاعلة واتحاد للجمعيات المدنية المحلية.[١٨]

واصبح من الضروري الانتقال من النمط الهرمي لصناعة السياسات العامة الى اعتماد التنسيق الافقي بين مختلف الشركاء(المؤسسات الحكومية ، جماعات المصالح والجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني التي تمثل المواطنين العاديين)[١٩]

وكل ما تقدم يؤشر الى ان الاسباب التي دفعت بالتوجه الى التشاركية كانت ليس فقط سلبيات الديمقراطية النيابية ، بل هناك اسباب اخرى منها ما هي مرتبطة بتطور تكنلوجيا المعلومات والاتصالات. الامر الاخر هو زيادة السكان و تشعب المجتمعات و الحجم الكبير لمتطلبات الحياة العصرية اوجد سببا مهما للعودة الى المواطن من اجل اشراكه في تحمل المسؤولية في اتخاذ القرارات، فضلا عن الدور المهم الذي يقوم به القطاع الخاص في توفير الخدمات مما جعله عنصرا مؤثرا ينبغي اشراكه في العملية السياسية.

المطلب الثالث : التشاركية في النظام السياسي للولايات المتحدة الامريكية

الولايات المتحدة الامريكية بلد واسع المساحة و يضم عدد كبير من السكان من مختلف المشارب متوزعين على ٥٠ ولاية ، و كل ولاية تعادل في مساحتها بعض الدول او اوسع مساحة منها ،كما و تحيط بها البحار والمحيطات من كل جانب مما اكسبها عزلة و منعة لم تتمتع بها اي دولة من الدول . وتاريخ استقلال الولايات المتحدة الامريكية و نظامها السياسي والاداري معقد الى حد كبير، و هي مثال للدولة التي فرضت عليها خصائصها التاريخية والسياسية الاخذ بالديمقراطية التشاركية، جنبا الى جنب مع الديمقراطية النيابية. ولأجل دراسة الديمقراطية التشاركية وظروفها في الولايات المتحدة الامريكية لابد لنا من معرفة اهم خصائص المجتمع السياسي في الولايات المتحدة الامريكية على اعتبار ان المجتمع هو البيئة التي تشكل النظام السياسي .

اولا: طبيعة المجتمع في الولايات المتحدة الامريكية:

كان اوائل المهاجرين من الانكليز المنقبين عن الذهب، ثم اعقبتهم موجة جديدة من المهاجرين من دول اوربا الاخرى، من اصحاب الحرف ،والمزارعين، والاغنياء الذين هاجروا مع عوائلهم للتخلص من التطرف والاضطهاد الديني، الذي ساد اوربا في تلك الحقبة الزمنية . ولذلك كان من الطبيعي ان تكون الثقافة السائدة في المجتمع الامريكي هي الثقافة الاوربية بكل جوانبها . فمن الناحية السياسية استندت فلسفة الحكم لهذه المجتمعات على الديمقراطية ومبدأ الفصل بين السلطات و على تقديس الفردية بما تمتلكه من حقوق طبيعية وان وجودها سبق وجود الدولة ،و بالتالي الحقوق والحريات هي فوق السلطات وفوق الحاجة الامنية. [٢٠] ومن الناحية الاقتصادية اتصف المجتمع الامريكي بالمادية ، والتفكير المستمر في زيادة الدخل، [٢١] بينما من الناحية الاجتماعية يميل المواطن الامريكي غريزيا الى تشكيل جمعيات و روابط لكل هدف يتصوره العقل تقريبا، اذ ان مفهوم التجمع في المجتمع الامريكي لم يكن بالمفهوم السلبي بل كان ولايزال مفهوماً ايجابياً وعلنياً ، مقترنا بالوعي و الاهتمام بالتعليم ، نتج عنه لاحقا التنظيم والتوحيد للرغبات المشتركة لمنع الاحتكار لصالح جماعة واحدة.[٢٢] ويجب ان نذكر هنا ان المهاجرين الاوائل تعلموا الكثير من الزراعات وتدجين الحيوانات بفضل السكان الاصليين من (الهنود الحمر) وردوا لهم الجميل قتلا وابادة لاحقا .[٢٣]

و هكذا تم بناء القاعدة الاجتماعية والفكرية التي انتجت النظام السياسي والاقتصادي الامريكي ، وكُتب على ضوئها الدستور . فالغرباء الذين اجتمعوا على تلك الارض ولا تربطهم ببعضهم سوى الطموحات ، جمعتهم المصالح و المهن التي امتهنوها هناك ،و اصبح الصالح العام هو الرابط العملي الذي يربطهم ببعضهم .فالبشر ميالون بطبيعتهم الفطرية الى الاجتماع للإحساس بالقوة والامان، فان لم يكن هناك رابطة دم أو تاريخ مشترك يلتفون حوله، صنعوا ذلك الرابط من البيئة التي يعيشون فيها . ولذلك نظم المجتمع الامريكي نفسه في تجمعات على اسس عملية و مصلحية بعيدة عن العواطف والمجاملة، و على اساس المساواة و حق الاشتراك في الحياة العامة. وطبيعة العلاقة بين قادتهم وبين المواطنين كانت علاقة مسؤول مكلف بمهمة محددة وبين مواطنين منحوه هذه المسؤولية و يمكنهم محاسبته عليها او استرجاعها او مناقشته في قراراته. فهي لم تكن سلطة مقدسة مقدمة من الالهة الى الحاكم او الملك بل كانت تكليف شخص معين للقيام بمهمة بعد موافقة المجتمع. اذ ان الاضطهاد الديني الذي عانى منه المهاجرون الاوائل جعلهم يتجنبون منح سلطة سياسية للدين على المجتمع. مع العلم ان هناك من يعتقد ان البعد الديني لايزال مؤثرا في هذا البلد.

ثانيا: تقاسم السلطات في النظام السياسي في الولايات المتحدة الامريكية :

طبق المهاجرون الاوائل الديمقراطية المباشرة لإدارة بعض المستعمرات حيث كان يعقد مجلس المواطنين من وقت لآخر لانتخاب الحاكم والموظفين ولإصدار التشريعات و تنظيم المحاكم ، ثم تحولوا بعد ذلك الى النظام التمثيلي بسبب تزايد عدد السكان و القرى المحيطة بالمستعمرة .[٢٤] وبعد ان اصبحت المستعمرات

المستقلة تسمى بالولايات ،وبتوالي الاحداث السياسية واندلاع الحروب الاهلية بينها وعقد معاهدات السلام تحولت هذه الولايات الى اتحاد سياسي كونفدرالي، و من ثم الى اتحاد فدرالي برلماني رئاسي . بمعنى ان اساس الاتحاد الفدرالي الامريكي هو دخول الولايات المستقلة طواعية الى الاتحاد الفدرالي، والتحول من ولايات مستقلة منفردة الى ولايات متحدة تحت راية دولة واحدة تحتل كل اراضي قارة امريكا الشمالية . على عكس جارتها قارة امريكا الجنوبية التي بقيت دولا مستقلة منفردة .

سيكون من الصعب الحديث عن وجود ديمقراطية تشاركية من دون تقاسم سلطات و لامركزية ادارية او سياسية. اذ ان التقسيمات الادارية المتدرجة تمنح فرصة للديمقراطية التشاركية ان تنمو في مجتمعات ذات مساحات صغيرة تنظم فيها انشطة ديمقراطية مباشرة و تشاركية، هذه الامكانية.

وبالعودة للتاريخ ، نجد انه في حقبة الكونفدرالية كان الكونكرس الامريكي يؤدي جميع مهام الحكومة(التشريعية والتنفيذية والقضائية) ،وفي عام ١٧٨١ تم تعيين ٤ مدراء تنفيذيين لإدارة قطاع الحرب والخارجية والمالية والبحرية، وحصل في عام ١٧٨٧ نقطة تحول مهمة ،عندما تم اختيار جورج واشنطن كرئيس للولايات المتحدة الامريكية عندما تم الغاء الكونفدرالية والتحول الى الفدرالية ، ووضع في الدستور حد فاصل بين السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية.[٢٥]

ويعتقد الكثير من الباحثين ان الانموذج الامريكي الفريد ، يعود الفضل فيه الى الآباء المؤسسين للولايات المتحدة الامريكية ، الذين استوعبوا الدروس السياسية التاريخية في فن الحكم عند شعوب مختلفة ، وحققوا التوازن بين الدوافع المتعارضة للملكيّة والرأسمالية من جهة ، وبين الديمقراطية وقوة الاغلبية والحرية الفردية من جهة ثانية. الانه على الرغم من العبقرية الامريكية التي امتازت بالتجديد والتكيّف والديناميكية الفائقة ، لا يمكن التغافل او انكار الجانب المظلم منها ، والذي تمثل في الابادة التي تعرض لها السكان الاصليون من الهنود الحمر ، والتميز العنصري للملونين . [٢٦] ولكن المجال لا يتسع في هذا البحث للاستفاضة في هذا الجانب.

ولمعرفة اهم المجالات التي طبقت فيها نظرية تقاسم السلطات في النظام السياسي للولايات المتحدة الامريكية ،لابد من الدخول في بعض مفاصل هذا النظام .

المطلع على النظام الساسي الفدرالي في الولايات المتحدة يرى انه يتألف من ثلاث مؤسسات دستورية فدرالية، يتم خلالها صناعة القرار في البلد هي: رئاسة الجمهورية، والكونكرس، والمحكمة الفدرالية، تعمل كل منها على وفق مبدأ الفصل بين السلطات والرقابة ، ولكن صنع القرار السياسي لا يقتصر على هذه المؤسسات الدستورية فقط ، بل هناك جهات اخرى مؤثرة ، من اهمها جماعات المصالح والضغط ، ومراكز البحث والتفكير ، و وسائل الاعلام والاتصال، والرأي العام .[٢٧] ويتم اشغال المناصب العليا في المؤسسات الفدرالية بطرق متنوعة . فالرئيس الامريكي يتولى منصبه عن طريق الانتخاب على مرحلتين، اي الانتخاب غير المباشر. في المرحلة الاولى يتم انتخاب الناخبين الرئيسيين ، ومن ثم ينتخب هؤلاء

الرئيس الامريكي. اما الكونكرس الامريكي الذي يتكون من مجلس الشيوخ ومجلس النواب، فيتم اختيار اعضاء مجلس الشيوخ عن طريق الانتخابات المباشرة من قبل سكان الولاية [٢٨]، ولكل ولاية نائبين بغض النظر عن عدد السكان ، وهذا يعني ان مجلس الشيوخ ينتخب بالديمقراطية المباشرة . بينما يمثل مجلس النواب السكان على اساس التمثيل العددي و ينتخب بصورة مباشرة ايضا من قبل سكان الولاية بحسب التعديل السابع عشر في عام ١٩١٣، وبعد ان وصل عدد النواب ٤٣٥ نائب استمر هذا العدد ثابتا بموجب قانون الكونكرس المرقم ١٩١١ الصادر عام ١٩٢٩ ولم يتغير هذا العدد جراء زيادة السكان بعد ذلك. اما الجهاز القضائي والذي يتألف من : المحاكم الاتحادية للمناطق ، محاكم الاستئناف ، و محكمة العدل العليا فيعين اعضاؤها من قبل الرئيس بموافقة مجلس الشيوخ لمدى الحياة .[٢٩]

اما على مستوى المؤسسات غير الدستورية والتي تؤثر على صناعة القرار السياسي و غير السياسي (جماعات الضغط والمصالح)، مثل: النقابات ، النوادي السياسية، البيوت المالية، المجمعات الاقتصادية، شركات البترول ، فإنها تتكون من المواطنين الذين تجمعهم اهداف مشتركة او مصلحة و يعملون على تحقيقها عن طريق التأثير المباشر او غير المباشر على المؤسسات الفدرالية الرسمية . ولذلك يمكن القول من منظور التشاركية، ان هذه المؤسسات تعمل على تثقيف اعضائها و اتاحة الفرصة لهم لتحديد ما هو الافضل لهم وهو ما يمثل الجانب التداولي المنظم من الديمقراطية التشاركية ، ثم انهم يمارسون الديمقراطية غير المباشرة من خلال التأثير على النواب او المؤسسات الرسمية التي تصنع القرارات وتضع السياسات العامة ، و بالتالي فأنها تدخل ضمن الديمقراطية النيابية بحكم آلية عملها هذه. اما المراكز البحثية والتي تحاول من خلال الابحاث والدراسات المتعلقة بالقضايا والسياسات العامة للدولة او المجتمع ان تكون مشاركة بفاعلية و مؤثرة في قضايا و نقاشات السياسة العامة باقتراح الحلول للمشاكل ورفع توصيات معينة اتجاه القضايا المطروحة .

الذي تقدم يوضح لنا كيف تتوزع السلطات و تذهب لمجموعة من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية من دون ان تعم الفوضى في اروقة الدولة، مع التنوع المتوازن في طرق اختيار المراكز العليا في الحكومة ، و في طرق مشاركة المواطنين المباشرة وغير المباشرة والتداولية .

وبالانتقال الى مستوى الولايات و لمعرفة المؤسسات التي تطبق فيها الديمقراطية التشاركية. لابد لنا من الدخول اولاً الى موضوع اللامركزية .

ثالثا: اللامركزية الادارية والسياسية

تكوّن لدى المجتمع الامريكي اعتقاد راسخ و متجذر بان للأفراد الحق في سن القوانين بالطريقة التي تحقق مصلحة مجتمعهم ، وهذا ما ثبته دستور عام ١٧٨٩م. وتطبيقا لذلك تمتع المواطنون في كل ولاية ، بسلطة واسعة لتحديد كيفية ادارة مجتمعاتهم المحلية ، وجاء ذلك بشكل يعكس خصوصية كل ولاية . و لذلك نجد ان كل ولاية لها دستورها الخاص بها ، و تتمتع حكوماتها باستقلالية واسعة في ادارة شؤونها

،مادامت تحافظ على حقوق الشعب المنصوص عليها في الدستور. وبالمقابل تقر كل ولاية بسلطة الشعب في سن القوانين داخل مناطقهم الجغرافية. وبسبب اختلاف نشأت كل ولاية ، تتنوع الولايات في طريقة توزيعها للسلطات الممنوحة لتقسيماتها الادارية ليس فقط بين الولايات بل داخل الولايات نفسها. الا انها تشترك جميعا في الالتزام بضمان مشاركة حقيقية للمواطنين في صنع القرار المحلي واعطاء حقوق اكثر لمواطنيها بشكل يفوق ما تضمنه الدستور الفدرالي في بعض الاحيان . وهذا ما سيتضح عند الاطلاع عن كثب على اللامركزية التي تطبق في الولايات المتحدة الامريكي و كما يأتي[٣٠] :

أ. في الولايات المتحدة تم تقسيم السلطات بمستوى افقي و بمستوى عمودي. في المستوى الافقي قسمت الوظائف بين مؤسسة رئيس الجمهورية والكونكرس و المحكمة الاتحادية ، وكل واحدة من هذه المؤسسات تتوزع و تتشعب سلطاته بمستويات متدرجة من الوظائف الى ان تصل الى كل ولاية ، من دون ان تتقاطع مع سلطات الولاية ، بل يكون العمل تعاوني و متوازن و مراقب .

ب. على المستوى العامودي هناك تقاسم للسلطات بين الحكومة الفدرالية و حكومة كل ولاية (state) من الولايات الخمسين ،مع وجود سلطات حصرية للمؤسسات الفدرالية ، و وجود سلطات خاصة بالولايات مع وجود قنوات للرقابة.

ج. السلطة الممنوحة للولاية توزع بشكل افقي و عمودي ايضا . افقياً بين حاكم الولاية والذي يمثل هو ومجلس الولاية السلطة التنفيذية، و بين السلطة التشريعية والقضائية للولاية . وتجدر الاشارة هنا ان كل ولاية تختلف عن الاخرى في مدى السلطة التي تمنح لكل منهم ،وذلك يعود الى اختلاف نشأت كل ولاية . اما عموديا فقد قسمت كل ولاية سلطاتها على ثلاثة مستويات : **المستوى الاول:** (التقسيم المدني الاساس): و يأتي على شكل مقاطعات (counties) .وكل مقاطعة لديها سلطاتها الخاصة بها، و لا تتشابه كل الولايات في طريقة توزيع سلطاتها على المقاطعات ، فبعض الولايات اعطت مقاطعاتها سلطات تنفيذية و تشريعية و قضائية واسعة ، بينما الولايات الاخرى لم تعط مقاطعاتها تلك السلطات . وتجري على مستوى المقاطعات انتخابات و نقاشات لتقرير بعض القوانين او تعديلها او اقتراح بعضها . **المستوى الثاني:** (التقسيم المدني الثانوي) و يقسم ي هذا المستوى كل مقاطعة الى نواحي و ضواحي ، و تتنوع تسميتها في الولايات ، فقد تسمى (precinct) او (district) او (township). وتوزيع السلطة في هذا المستوى هو الاخر متفاوت من ولاية الى ولاية اخرى، و يتراوح بين منح سلطات بسيطة جدا الى اخرى ذات سلطات واسعة، وبكل الاحوال في هذا المستوى ايضا هناك انتخابات لاختيار كبار الموظفين و اعضاء المجلس المحلي . **المستوى الثالث:** (تقسيم البلدية المدمجة) حيث تقسم كل ناحية او ضاحية الى عدد من المدن(cities) كل مدينة فيها عمدة و مجلس، والاقل منها مساحة و سكانا تسمى بلدة (town) وكل بلدة لديها عمدة و مجلس خاص بها ايضا .

و مما تقدم يتبين ان تشعب التقسيمات الادارية الدقيق، وتوزيع و تنوع الصلاحيات الممنوحة لكل قسم مهما كان صغيرا ، ساعد على تطبيق الديمقراطية التشاركية، و اتاح لكل مواطن في اصغر تقسيم اداري المشاركة المباشرة في النقاشات و في صناعة القرار ، اي انه كلما صغرت التقسيمات الادارية و توزعت السلطات زادت امكانية تحقيق الديمقراطية التشاركية اكثر فاكثر، و في الوقت نفسه سيتحمل كل مواطن مسؤولية نجاح المنطقة التي يعيش فيها ، وبهذا يُخفف العبء على الحكومة الفدرالية والحكومة المحلية، وهذا طبعا مع وجود قنوات للمتابعة والمراقبة والتأكد من ان كل شيء على ما يرام .

ويتسم هذا التنظيم بالصرامة التنظيمية ، الامر الذي جنبها بالإضافة الى عوامل اخرى التفكك والانهيار ، بحسب بعض الباحثين .[٣١] ومن الجدير بالذكر ان صلاحيات الممنوحة لهذه التقسيمات الادارية ومواطنيها واسعة الى درجة انه بإمكان المواطنين مناقشة الميزانية الخاصة بمجتمعاتهم والمصادقة عليها ، سواء على مستوى الولاية أو على مستوى المدن . [٣٢]

أ- هناك مساحات من الاراضي في الولايات المتحدة الامريكية غير مدمجة في ولاية (كومنولثات) ، بعضها جزر او اقاليم، لها وضع خاص من الناحية الادارية والسياسية ولا يشبه اي من الولايات الاخرى، بعضها يكون تحت مسؤولية الكونكرس والبعض الاخر من مسؤولية وزارة الداخلية . مثل (Virgin Islands و Puerto Rico و American Samoa).

كما يوجد في الولايات المتحدة الامريكية ٨٩٥٠٠ حكومة محلية تلبي كل منها حاجات المواطنين مباشرة(الشرطة، مكافحة الحرائق ، التشريعات الصحية ، التعليم، الاسكان) والانتخابات المحلية هي انتخابات غير حزبية ، فالناشطون المحليون يعلقون انتمائهم الحزبي عندما يديرون حملاتهم الانتخابية و بعدما يصلون الى الحكم .[٣٣]

ولقد اطلعت الباحثة على ورقة الاقتراع المحلية لإحدى الولايات ، و وجدت انها ليست مجرد ورقة للتصويت على شخص لأشغاله منصب ما ، بل ان ورقة الاقتراع في كل ولاية ، تتضمن بيان رأي المواطن في امور عدة في ورقة تصويت واحدة، على سبيل المثال:

- اختيار رئيس المجلس المحلي من بين مجموعة مرشحين
- اختيار اعضاء المجلس المحلي من بين عدد من المرشحين
- الموافقة او رفض او تعديل بعض مواد ميثاق او دستور المدينة
- الموافقة او رفض او تعديل مقترح زيادة الضريبة على بعض المدخولات العالية لغرض توفير غذاء صحي لكل طلاب المدارس، وزيادة رواتب العاملين على التغذية المدرسية، و اشتراط ان تكون هذه الاغذية من مزارع الولاية او المدينة.
- اختيار مدير مدرسة
- تعديل بعض الاجراءات الادارية

مع العلم ان ورقة الاقتراع هذه تصل لكل المواطنين البالغين عبر حضورهم الشخصي لمكان الاقتراع او ترسل الى منازلهم عبر البريد . و بعد ان يثبت المواطن رأيه واختياراته يرسل ورقة الاقتراع الى عنوان بريدي مخصص لاستلامها ، و هناك جهات مهمتها التدقيق والتأكد من اسم المُرسل وبياناته . ويسبق ذلك حملات دعائية و حملات توعية للمواطنين، يتم خلالها التداول و طرح الاسئلة والاجابة عنها ، يقوم بها المرشحون للمناصب السياسية والادارية أو المنظمات التي تدعم المقترحات او التي ترفضها .[٣٤]

فضلا عن ذلك تُعد الاستفتاءات من الاجراءات التي تقام باستمرار، لتكون خيارا احتياطيا اذا فشل المسؤولون المنتخبون في تمثيل مصالح المواطنين ، ويصل الحد في ذلك الى ان بعض الولايات تكثر فيها اجراءات الاقتراع الى درجة انها تنافس السلطة التشريعية هناك. ففي كاليفورنيا عل سبيل المثال بلغ حجم الاموال المنفقة على حملات اجراءات الاقتراع بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٢٠ ما يقارب ٤,٢ مليار دولار اي ما يقارب ثلاثة اضعاف المبلغ المنفق على حملات مشرعي الولاية نفسها خلال المدة نفسها والذي بلغ ١,٥ مليار دولار . اذ هيمنت الديمقراطية المباشرة حتى على السلطة التشريعية في الولاية. و هناك ٢٦ ولاية تسمح بالمبادرات او الاستفتاءات باستخدام حق النقض . والاستفتاءات تشمل اقتراح او تعديل قوانين او نقضها، يتم تنظيمها من قبل الهيئة التشريعية في الولاية، وليس من خلال عريضة يقدمها المواطنين . ويرصد بعض الباحثين ان القضايا التي تم الاستفتاء عليها في القرن العشرين تراوحت في مواضيع مثل (حق المرأة في الاقتراع، معاشات الشيخوخة (التقاعد) ، تعويضات العمال ، الاصلاح الضريبي) اما في القرن الواحد والعشرين تراوحت في مواضيع مثل (الضرائب، الانفاق، الاجهاض، الحد الادنى للأجور، الطاقة المتجددة ، اصلاح العدالة الجنائية) . وهذا يعني ان القضايا المطروحة للاستفتاء تتغير مع تغير الواقع الاجتماعي والاقتصادي والتقدم العلمي للمجتمع، ولا تقف عند مرحلة زمنية معينة . اذ يؤمن المجتمع الامريكي ان اصلاح الديمقراطية يأتي من خلال الديمقراطية نفسها و تمكين المواطن من التشارك بصورة مباشرة في صناعة السياسات .[٣٥]

وبهذه الارضية الاجتماعية والسياسية والادارية بات تطبيق الديمقراطية التشاركية في الولايات المتحدة الامريكية ممكنا بشكل كبير و بطريقة انسيابية لوجود تناغم بين ثقافة المجتمع والتوجهات السياسية للقادة السياسيين .

المطلب الرابع : تحديات و اشتراطات التشاركية

كل طريقة حكم مهما كانت مختارة بعناية ومن واقع متطلبات المجتمع، ومهما كان قادتها حريصون على تحقيق النجاح ، لابد ان تواجه الكثير من التحديات. فكل ما سبق ذكره فيما يتعلق بالولايات المتحدة الامريكية ،لم يكن بالمثالية التي نتخيلها ، فقد شابها على طول سنوات تطور اساليب الحكم الكثير من المطبات والاخفاقات ، والكثير من الانتقادات ايضا، والتي قابلها في الوقت نفسه الكثير من الاجراءات

التصحيحية والمراجعات والاستفادة من الخبرات التراكمية . ومن اهم التحديات التي واجهت تطبيق الديمقراطية التشاركية في الولايات المتحدة الامريكية ، و تواجه أي دولة تطبق الديمقراطية التشاركية [٣٦]:

١- تحدي تحقيق المشاركة الفعالة للديمقراطية التشاركية في المجتمعات الكبيرة ، من ناحية توفير المتطلبات اللوجستية المتعلقة بجمع البيانات و معالجة المدخلات (الآراء والمقترحات)

٢- تحدي ان تشمل العمليات التشاركية جميع المجموعات المحلية، ولاسيما المجموعات ذات الوضع الخاص، مثل الاقليات الدينية والعرقية . اذ ان ذلك يتطلب المزيد من التواصل معهم والدعم ، للتغلب على عدم دقة الارقام الاحصائية و قلة ثقة هذه المجموعات اتجاه المؤسسات الحكومية .

٣- سيكون من الصعب تحقيق المشاركة الفاعلة في الديمقراطية التشاركية لجميع المواطنين من دون تعليم أو دعم كافٍ. وذلك بسبب تعقيدات قضايا السياسات الحديثة، مثل مواضيع خفض الانبعاثات الكربونية، والتحول الرقمي ،والتغير الديمغرافي، اذ يُعدّ توفير معلومات واضحة وسهلة المنال أمرًا أساسيًا لمواجهة هذا التحدي.

وهناك اجراءات يجب ان تتخذها الدولة قبل تطبيق اي ديمقراطية تشاركية ،مثل تقاسم للسلطات، ولامركزية ادارية ، و نظام رقابي حقيقي، هناك اجراءات اضافية قد لا تتمكن معظم الدول توفيرها مثل :- [٣٧]

١- يجب توسيع نطاق الجمعيات والمنتديات التي يتم فيها التداول بشأن القضايا التي تهم المواطنين ، بحيث تشمل كل مجالات الحياة الاجتماعية أو على الاقل الممكنة منها ، واتاحة الفرصة لهذه الجمعيات لتشكيل الارادة الجماعية.[٣٨]

٢- توفير الميزانية الكافية لجميع الوحدات الادارية اذ ان منح المجتمعات المحلية صلاحيات واسعة في صنع القرار، من دون موارد مالية كافية يجعل تنفيذ المشاريع غير ممكن، ويُقوّض المبادرات المحلية، كصيانة البنية التحتية، والخدمات العامة، والتنمية المجتمعية. لذا ينبغي على الحكومات ايجاد آليات جديدة لتقاسم الإيرادات، وتبسيط إجراءات التمويل، واستحداث موارد مالية تُمكّن الإدارات المحلية من العمل باستقلالية وكفاءة أكبر.على سبيل المثال، في ولاية ميشيغان، اقترحت الحاكمة غريتشن ويتمر زيادة بنسبة ٤% في حصة المقاطعات من الإيرادات للسنة المالية ٢٠٢٦، مما رفع ميزانية الولاية إلى أكثر من ٣٠١ مليون دولار. كما يمكن إعادة استثمار عائدات الضرائب المتزايدة الناتجة عن المشاريع، لتحفيز النمو الاقتصادي من دون فرض ضرائب إضافية. او انشاء مؤسسات التمويل التنموي المجتمعي أو الشراكة مع الحكومات المحلية والوصول إلى خدمات مالية تخصص للمجتمعات المحرومة.

٣- تبسيط الاجراءات البيروقراطية: تزدهر الديمقراطية التشاركية عندما يتمكن المواطنون من التفاعل بسهولة مع المؤسسات العامة، اذ ان تعقيدات البيروقراطية غالباً ما تعيق هذه العملية، و تثبط

مشاركة الجمهور وتقوض الثقة في مؤسسات الدولة. و يمكن تطبيق الحلول الرقمية لمعالجة آراء و مقترحات الجمهور، ووضع جداول زمنية واضحة لتقديم الخدمات، وتعزيز التنسيق بين المؤسسات.

٤- التعاون بين القطاعين العام والخاص: ان التعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص ضروري من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لأنه يخفف العبء المالي على الحكومة المركزية ، و يجعل الحكومات المحلية تعمل على تطوير حلول للمشاكل الخاصة بمناطقها وتحمل مسؤولياتها ،ونتيجة لذلك، سيزداد حرص الجهات المعنية على ضمان تحقيق نتائج ناجحة في مجتمعاتها.

٥- تعزيز آليات الرقابة المستقلة، وضمان بقاء الحكومات المحلية بمنأى عن التأثير السياسي، والتأكيد على تطبيق إجراءات المساءلة، التي من شأنها أن تعزز بناء الثقة والشرعية في الأطر التشاركية. ويعد هذا الاجراء من اهم الاجراءات ،لأنه يحد من الفساد و الاهمال الذي قد يحدث بسبب الاستقلالية الواسعة التي تتمتع بها الوحدات الادارية المحلية.

٦- إنشاء منصات حديثة متاحة للمشاركة المدنية، اذ ان ذلك من شأنه أن يعزز المشاركة الديمقراطية، ويضمن أن تعكس هياكل الحكم احتياجات وتطلعات المجتمعات التي تخدمها.

٧- توضيح أدوار الحكومة المحلية والمركزية: تتطلب الديمقراطية التشاركية تمييزاً واضحاً بين أدوار السلطات المحلية والمركزية. لذا، ينبغي على الحكومات إنشاء مكاتب اتصال منظمة، وآليات تخطيط مشتركة، وأطر تنسيق رسمية لضمان عمل الحكومات المحلية بما يتوافق مع الأولويات الوطنية، مع الحفاظ على دور المجتمع في صنع القرار.

٨- من شروط تطبيق الديمقراطية التشاركية ان تكون مبادئ و قيم حقوق الانسان محترمة ومطبقة فعليا . [٣٩] اذ لا يمكن تصور تطبيق الديمقراطية التشاركية من دونها لان جزءا كبيرا من الديمقراطية التشاركية موجود في مبادئ وقيم حقوق الانسان وقد تم التأكيد عليها في الاعلان العالمي لحقوق الانسان و العهدين الدوليين .من اهمها الحريات والواجبات و التنمية البشرية و تحقيق الذات والتعبير عن الرأي .والتي تعد من اساسيات الديمقراطية التشاركية.

والواقع يشير الى ان كل هذه المستلزمات والتحديات جعلت حتى اكثر الدول تقدما و ديمقراطيتا تواجه الكثير من الانتقادات، و يؤشر على ادائها الديمقراطي الكثير من السلبيات .

فقد بينت مجموعة من الدراسات أن عدداً من المؤسسات الديمقراطية الأمريكية تعاني من تراجع الثقة والشرعية، وأن بداية العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين هي اللحظة المناسبة لبذل جهود جادة وعاجلة لإعادة إحياء الديمقراطية الأمريكية وتطويرها. وطالبوا بمشاركة ديمقراطية أوسع وأفضل. ولاسيما ان التحول الرقمي و التكنولوجيا المتطورة جعلت هذا المشروع واقعاً ملموساً.[٤٠] اذ ان الديمقراطية التشاركية في الولايات المتحدة الامريكية لا تخلوا من مظاهر التبعية والولاء التي تظهر جميع هياكلها الادارية والسياسية و بمنحى تصاعدي يبدأ من ادنى مستوى ويتصاعد الى المستويات العليا .[٤١] اذ ان

آليات الديمقراطية التشاركية مثل الاستفتاء والمشاورات العامة و مجالس المواطنين وغيرها ، غالبا ما تعاني من تحيزات منهجية تجذب مشاركين لا يمثلون عامة الجمهور و تظهر تمثيلا زائدا للأفراد ذوي الوضع الاجتماعي والاقتصادي الاعلى والآراء الاكثر تطرفا ، علاوة على ذلك ان بعض مجالس المواطنين الاستشارية قد تظهر تحيزات طبقية و ثقافية .[٤٢]

ان هذه الاشتراطات و التحديات المتوقعة ، اوجدتها التجارب التي مرت بها الولايات المتحدة ، ولم تكن مجرد تنظير من فلاسفة وعلماء سياسة ،بل كتبتها و طبقها رجال السياسة والاقتصاد في الولايات المتحدة بعد مرورهم بتجارب كثيرة و تراكمت عندهم المعرفة و مرروها لمن جاء بعدهم ، مستفيدين من الانتقادات الموجهة لأدائهم السياسي والاقتصادي ليتجاوزوا الوقوع في الاخطاء و ليضعوا الحلول لها .وفي الحقيقة وجدت الباحثة ان ثقافة توجيه الانتقادات و تقبل الانتقادات قد وفرت على النظام السياسي الامريكي الكثير من المشاكل ، واتاح له فرصة للمراجعة و تصحيح المسار سواء على مستوى الديمقراطية النيابية او الديمقراطية اللبرالية او الديمقراطية التشاركية .

الخاتمة

الديمقراطية التشاركية مفهوم قديم وجديد في آن واحد، ويقصد بها ان يتاح للمواطنين(فرادى او وجماعات منظمة) ضمن تقسيم اداري محدد الانخراط في مداولات و تبادل معلومات بشكل حر ومنظم ودوري، بخصوص موضوع محدد او جملة من المواضيع التي تمس حياة هؤلاء المواطنين ، بهدف انضاج القرارات، وجعلها ملزمة التنفيذ. ويشترط لتطبيق هذه العملية بنجاح، ان يتمتع المواطنون والحكام بجملة من الصفات ، من اهمها وجود ثقافة مدنية و اقرار بالقيم المدنية واحترام حقوق الانسان وتقاسم السلطات ووجود نظام مستقل للمراقبة والمحاسبة .

ولقد نشأ المجتمع الامريكي في ظروف تاريخية وجغرافية ، جعلته يتصف بصفات تسمح بتطبيق الديمقراطية التشاركية ، مثل الميل للاجتماع حول كل ما يخص جوانب حياتهم ، والايمان بحقوق المواطنين في صناعة القرار و اهمية تقاسم السلطات و احترام الخصوصية. وتمكن الاباء المؤسسين للولايات المتحدة الامريكية من بناء نظام سياسي طبقت فيه الديمقراطية النيابية والتشاركية في آن واحد ، مما انتج نظاما سياسيا يجمع بين قوة السلطات الفدرالية المركزية وبين اللامركزية الادارية والسياسية ، ويجمع بين الحريات والحقوق وبين واجب الالتزام بالقوانين والرقابة على هذه الحريات والحقوق ، و بين الاحترام الشديد للخصوصية و بين فرض سلطة الدولة على الجميع .

تواجه الديمقراطية التشاركية عقبات عدة خلال تطبيقها حتى في الولايات المتحدة الامريكية ، اذ لم تكن التشاركية ببعيدة عن المحسوبية و تأثير المال العام والنفوذ السياسي والاقتصادي. الا انها تبقى الاجراء الاكثر نجاحا لتقليل سلبيات الديمقراطية النيابية و تحقيق مشاركة مريحة للمواطنين وللحكومات في عملية صنع القرار.

الاستنتاجات

١- تعتمد الديمقراطية التشاركية على وجود المجتمع المدني ، حيث يتصف افراده بالتفكير المنطقي العقلاني المتأتي من الاهتمام بالتعليم ، و الميل نحو تشكيل تجمعات للتعبير عن قوة رأي أو مصالح ، و يتمتع مواطني هذا المجتمع بالحرية الكافية للتعبير عن الرأي ، واحترام الرأي الاخر و يمتلكون التفكير النقدي المبني على الحقائق لا على العواطف.

٢- الجهد البشري الفردي غالبا ما يتصف بالقصور، بينما النتاج الجماعي يقترب من الكمال، اذ يتم الاستفادة من التراكم المعرفي لكل جهة مشاركة، لذلك تعد حرية التعبير واحترام الرأي الآخر ليس ترفا سياسيا بل ضرورة من ضروريات النجاح لأي نظام سياسي ، كما فرضت تعقيدات المجمعات الحديثة سببا اخر لهذا التعاون.

٣- الديمقراطية التشاركية لا يمكن ان تعمل من دون الديمقراطية النيابية في المجتمعات الحديثة .اذ يتكامل عمل كل منها مع الاخرى ، فالنيابية تتجاوز عقبات الديمقراطية المباشرة ،و الديمقراطية التشاركية تعالج سلبيات النيابية ، وهكذا دواليك تستمر العملية بشكل متوازن لتقترب من حالة الاستقرار . كذلك المركزية يجب ان تعمل جنبا الى جنب مع اللامركزية للاقتراب الى حالة التوازن والاستقرار. فمن غير الصحيح تجاوز رأي المواطنين بحجة وجود نواب في البرلمان و من غير الصحيح ايضا تجاوز دور مجالس النواب والجهات ذات التخصص و الركون الى رأي المواطنين فقط ، ولاسيما في عصر التقدم التكنولوجي في الاتصالات والاعلام. اذ اصبح التعاون والتفاعل الايجابي بين الحكومة المركزية وبين الحكومات المحلية من جهة ، والتعاون بين المؤسسات الرسمية والمواطنين من ضروريات النجاح في ادارة الحكم.

٤- النظام السياسي في الولايات المتحدة الامريكية اختار الديمقراطية النيابية بناءً على ارثه الاوربي، وطبق الديمقراطية التشاركية بناءً على المعطيات الموجودة في مجتمعات الولايات المستقلة قبل الاتحاد . اذ انتهج طريقا يتسم بتحقيق توازن بين احترام الخصوصية و بين المصلحة الوطنية، من خلال شبكة من التقسيمات الادارية والسياسية المتشعبة ، التي نظمت المواطنين في مناطق جغرافية ادارية صغيرة تسمح بتطبيق التشاركية ، وفي الوقت نفسه ربطت جميع هذه المجتمعات في المؤسسات الفدرالية المركزية من خلال الديمقراطية النيابية . من جهة ثانية النظام السياسي في الولايات المتحدة قائم على توزيع السلطات بشكل متوازن و مراقب بين المؤسسات الرسمية الفدرالية والمؤسسات الرسمية في الولايات، واتاح لمنظمات المجتمع المدني واصحاب المصالح فرص للعمل بين كل هذه المؤسسات ضمن اطار الدستور الفدرالي ودستور الولايات.

٥- لم تخل الديمقراطية التشاركية في الولايات المتحدة من الانتقادات ، اذ استعمل النفوذ السياسي والاقتصادي في الالتفاف على الديمقراطية و التدخل في اختيار شخصيات معينة في المؤسسات الحكومية.

الهوامش

[١]) National Geographic ، Democracy (Ancient Greece) ، وقت الزيارة١٥/٥/٢٠٢٥ ، https://education.nationalgeographic.org/resource/democracy-ancient-greece و.
وليد بدران ,BBC NEWS , ، قصة اول ديمقراطية في العالم /15 ,ايلول2025/
https://www.bbc.com/arabic/articles/c4gvrzgdm9xo

[٢]) غانم محمد صالح، الشورى والديمقراطية: جدلية العلاقة بين التراث السياسي الاسلامي و الفكر السياسي الحديث والمعاصر، سلسلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية/ جامعة بغداد، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، العدد ٩٦، ط٢، ٢٠١٣، ص٨٠.

[٣]) Britannica , representative Democracy , وقت الزيارة ١٥/٥/٢٠٢٥ ,
https://www.britannica.com/topic/representative-democracy

[٤]) Katlyn Marie Carter , the invention of Democracy , age of revolutions (an open –peer- reviewed journal,
,posted on23 July 2018 , وقت الزيارة ١٥/٥/٢٠٢٥ ,
https://ageofrevolutions.com/2018/07/23/the-invention-of-representative-democracy/

[٥]) Dr. Oliver Escobar , Pluralism and Democratic Participation: What Kind of Citizen are Citizens Invited to be?, Lecturer in Public Policy and Co-Director of What Works Scotland, University of Edinburgh, Scotland (Uk) ، وقت الزيارة ١/٦/٢٠٢٥
https://www.oidp.net/docs/repo/doc577.pdf

[٦]) اسماعيل الغزال ، الدساتير والمؤسسات السياسية ، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، بلا ، ١٣٦ و ص ١٤٢. د. طعيمة الجرف، نظرية الدولة والاسس العامة للتنظيم السياسي ، الكتاب الثاني، دار الحمامي للطباعة والنشر، القاهرة ، ١٩٦١ ،ص١٨٧

[٧]) غانم محمد صالح، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٢-٨٣.

[٨]) Soren Fillet , what is participatory democracy ? ,2/October/2024, go vocal , وقت الزيارة ١٦/١١/٢٠٢٥
file:///C:/Users/user/Desktop/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D8%B3

[٩]) Cambridge Dictionary , وقت الزيارة الثلاثاء ١٣/٥/٢٠٢٥
https://dictionary.cambridge.org/dictionary/english/participatory#google_vignette

[١٠]) Chaeyoung Nam, What is Participatory Politics , Harvard University , وقت الزيارة ٢٥/٥/٢٠٢٥ ,
file:///C:/Users/user/Desktop/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%20%D9%88%20%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%AA%20%D

[١١]) Tayeb Belouadah, Participatory Democracy In The USA: Reinventing American Politics, June 2025 ,وقت الزيارة ١٢/١١/٢٠٢٥
https://www.researchgate.net/publication/392863215_Participatory_Democracy_In_The_Usa_Reinventing_American_Politics/citation/download

[١٢]) مكاوي فاطمة ، الديمقراطية التشاركية كأساس للتنمية المحلية في الجزائر ، رسالة ماجستير ، جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجمهورية الجزائرية، ٢٠١٨-٢٠١٩، ص١١-١٢.

[١٣]) (Chaeyoung Nam, مصدر سبق ذكره

[١٤]) Dr. Oliver Escobar , مصدر سبق ذكره
[١٥]) Soren Fillet , what is participatory democracy ? ,2/October/2024, go vocal , وقت الزيارة ٢٠٢٥/١١/١٦
file:///C:/Users/user/Desktop/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D8%B3
[١٦]) Victor Albert and others , The Limits of Citizen Power: Participatory Democracy and State Entanglement, series Anthropology, Culture and Society, Pluto Publishing House , Edition 1 ,2016,P:1-2.
وقت الزيارة الثلاثاء ٢٠٢٥/٥/١٣
https://www.jstor.org/content/oa_book_monograph/j.ctt1cc2n44
[١٧]) Thomas Zittel and Dieter Fuchs Participatory Democracy and Political Participation :Can participatory engineering bring citizens back in? , Routledge, Taylor &Francis Group, ECPR studies in European political science Edited by Thomas Poguntke University of Birmingham, UK,2007, وقت الزيارة ٢٠٢٥/٧/٣ https://3dfestival.org/wp-content/uploads/2021/02/Thomas_Zittel_and_Dieter_Fuchs_Participatory_De.pdf

[١٨] Victor Albert and others , P:36-37.
[١٩]) عبد السلام ابراهيم بغدادي ، الدولة العربية المعاصرة بين اشكالية المكونات الإثنية المغلقة و خيار المؤسسات الوظيفية المفتوحة ، مجلة دراسات البيان، العدد ١، حزيران ٢٠١٧، ص١٢٧
[٢٠]) احمد مصطفى حسين ، الثقافة الامريكية واثرها في النظام السياسي الامريكي ،اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد ، ٢٠١٧، ص ٦،١٦-٢١. و رنا مولود شاكر ، الفكر السياسي للاتجاه اليميني الامريكي المعاصر ، اطروحة دكتوراه ،كلية العلوم السياسية/جامعة بغداد، ٢٠١٦، ص ٧٨-٧٩.
[٢١]) سلام علي احمد المشهداني و ياسين محمد حمد العيثاوي ، صنع القرار السياسي في الولايات المتحدة الامريكية ، عمان، مركز الكتاب الاكاديمي ، ط ١، ٢٠١٥ ، ص١٧
[٢٢]) احمد مصطفى حسين ، الوظيفة التشريعية للجان البرلمانية : الكونكرس الامريكي انموذجا ، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٢، ص١٠٩-١١٠.
[٢٣]) نضال فواز العبود، الانتخابات الرئاسية الامريكية الابعاد التاريخية والسياسية والدستورية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت-لبنان، ط١، كانون الثاني /٢٠١٧، ص١٠.
[٢٤]) احمد مصطفى حسين ، الثقافة الامريكية واثرها في النظام السياسي الامريكي ،اطروحة دكتوراه، مصدر سبق ذكره ، ص٢٢.
[٢٥]) احمد مصطفى حسين ، الوظيفة التشريعية للجان البرلمانية : الكونكرس الامريكي انموذجا ، رسالة ماجستير، مصدر سبق ذكره، ص٤٤-٤٥.
[٢٦]) نضال فواز العبود، مصدر سبق ذكره ، ص١١.
[٢٧]) احمد مصطفى حسين ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦٩.
[٢٨]) United States Senate , About Electing and Appointing Senators , وقت الزيارة ٢٠٢٦/٢/١٩
https://www.senate.gov/about/origins-foundations/electing-appointing-senators.htm
[٢٩]) سلام علي احمد المشهداني و ياسين محمد حمد العيثاوي ، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٣- ١٢٤.
[٣٠]) The Green Papers ,Local Government Civil Divisions and Incorporated Municipalities in the United States of America, وقت الزيارة ٢٠٢٥/١٢/١٤
https://www.thegreenpapers.com/slg/cd-im.phtml
[٣١٣١]) نضال فواز العبود، مصدر سبق ذكره ، ص١٠.
[٣٢]) national Governors association ,powers and authority وقت الزيارة ٢٠٢٥/١١/١٢
https://www.nga.org/governors/powers-and-authority/
[٣٣]) نضال فواز العبود، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤٠.
[٣٤]) Arapahoe County ,Voter instruction, City of Aurora, Colorado , Arapahoe County coordinated Election ,November 4, 2025.
[٣٥])John Matsusaka , Democracy Reform Primer Series Direct Democracy and Ballot Measures, وقت الزيارة ٢٠٢٥/٩/٢٨

https://effectivegov.uchicago.edu/primers/direct-democracy-and-ballot-measures
[٣٦]) Soren Fillet , مصدر سبق ذكره
[٣٧]) Omar Chedda, The Promise and Challenges of Participatory Governance ,a political home for partners , وقت الزيارة ٢٠٢٥/١٢/٣٠ ,
https://apolitical.co/solution-articles/en/the-promise-and-challenges-of-participatory-governance-152
[٣٨]) Brin Caterino and Phillip Hanson , Towards a Critical Theory of Democracy :participatory Democracy and Social Freedom , 27 August 2019 ,
https://utppublishing.com/doi/10.3138/9781487505462.007
[٣٩])) Brin Caterino and Phillip Hanson , Towards a Critical Theory of Democracy :participatory Democracy and Social Freedom , 27 August 2019 ,
https://utppublishing.com/doi/10.3138/9781487505462.007
[٤٠])ResearchGate, Tayeb Belouadah, Participatory Democracy In The Usa: Reinventing American Politics , Article · June 2025.
https://www.researchgate.net/publication/392863215_Participatory_Democracy_In_The_Usa_Reinventing_American_Politics
[٤١]) بو علام حمو، الديمقراطية التشاركية كمقاربة واعدة لإعادة تأهيل جودة الديمقراطية ،دفاتر السياسة والقانون، المجلد ١٥، العدد١، ٢٠٢٣ ،ص٢٠٦٣ .
[٤٢]) Francois-Charles Wollf, Pierre-Alexander Mathieu and others, Participatory Democracy in Direct , question ; the case of ‘the sea in debate ,Science

المصادر العربية:

١- احمد مصطفى حسين ، الثقافة الامريكية واثرها في النظام السياسي الامريكي ،اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد ، ٢٠١٧.
٢- احمد مصطفى حسين ، الوظيفة التشريعية للجان البرلمانية : الكونكرس الامريكي انموذجا ، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٢.
٣- اسماعيل الغزال ، الدساتير والمؤسسات السياسية ، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، بلا .
٤- بو علام حمو، الديمقراطية التشاركية كمقاربة واعدة لإعادة تأهيل جودة الديمقراطية ،دفاتر السياسة والقانون، المجلد ١٥، العدد١، ٢٠٢٣ .
٥- رنا مولود شاكر ، الفكر السياسي للاتجاه اليميني الامريكي المعاصر ، اطروحة دكتوراه ،كلية العلوم السياسية/جامعة بغداد، ٢٠١٦.
٦- سلام علي احمد المشهداني و ياسين محمد حمد العيثاوي ، صنع القرار السياسي في الولايات المتحدة الامريكية ، عمان، مركز الكتاب الاكاديمي ، ط ،٢٠١٥.
٧- طعيمة الجرف، نظرية الدولة والاسس العامة للتنظيم السياسي ، الكتاب الثاني، دار الحمامي للطباعة والنشر، القاهرة ، ١٩٦١ .
٨- عبد السلام ابراهيم بغدادي ، الدولة العربية المعاصرة بين اشكالية المكونات الإثنية المغلقة و خيار المؤسسات الوظيفية المفتوحة ، مجلة دراسات البيان، العدد ١، حزيران ،٢٠١٧.
٩- غانم محمد صالح، الشورى والديمقراطية: جدلية العلاقة بين التراث السياسي الاسلامي و الفكر السياسي الحديث والمعاصر، سلسلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية/ جامعة بغداد، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، العدد ٩٦، ط٢، ٢٠١٣.
١٠-مكاوي فاطمة ، الديمقراطية التشاركية كأساس للتنمية المحلية في الجزائر ، رسالة ماجستير ، جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجمهورية الجزائرية، ٢٠١٨-٢٠١٩.
١١-نضال فواز العبود، الانتخابات الرئاسية الامريكية الابعاد التاريخية والسياسية والدستورية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت-لبنان، ط١، كانون الثاني /٢٠١٧.
١٢-وليد بدران ، BBC NEWS , , قصة اول ديمقراطية في العالم, ١٥/ ايلول/٢٠٢٥ ،
https://www.bbc.com/arabic/articles/c4gvrzgdm9xo

المصادر الاجنبية:

1- Arapahoe County ,Voter instruction, City of Aurora, Colorado , Arapahoe County coordinated Election ,November 4, 2025.
2- Brin Caterino and Phillip Hanson , Towards a Critical Theory of Democracy :participatory Democracy and Social Freedom , 27 August 2019 ,
وقت الزيارة ٢٠٢٥/١٢/٣٠
https://utppublishing.com/doi/10.3138/9781487505462.007
3- Britannica ,representative Democracy , وقت الزيارة ٢٠٢٥/٥/١٥,
https://www.britannica.com/topic/representative-democracy
4- Cambridge Dictionary ,وقت الزيارة الثلاثاء ٢٠٢٥/٥/١٣
https://dictionary.cambridge.org/dictionary/english/participatory#google_vignette
5- Chaeyoung Nam, What is Participatory Politics , Harvard University , وقت الزيارة ٢٠٢٥/٥/٢٥ ,
file:///C:/Users/user/Desktop/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%20%D9%88%20%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%AA%20%D
6- Francois-Charles Wollf, Pierre-Alexander Mathieu and others, Participatory Democracy in question ; the case of 'the sea in debate ,Science Direct
وقت الزيارة ٢٠٢٥/١٢/٣٠
https://hal.science/hal-05473955v1
7- John Matsusaka , Democracy Reform Primer Series Direct Democracy and Ballot Measures, وقت الزيارة ٢٠٢٥/٩/٢٨
https://effectivegov.uchicago.edu/primers/direct-democracy-and-ballot-measures
8- Katlyn Marie Carter , the invention of Democracy , age of revolutions (an open –peer- reviewed jurnal, ,posted on23 July 2018 , وقت الزيارة ٢٠٢٥/٥/١٥
https://ageofrevolutions.com/2018/07/23/the-invention-of-representative-democracy/
9- National Geographic ،Democracy (Ancient Greece) وقت الزيارة٢٠٢٥/٥/١٥ ،
https://education.nationalgeographic.org/resource/democracy-ancient-
10- national Governors association ,powers and authority وقت الزيارة ٢٠٢٥/١١/١٢
ttps://www.nga.org/governors/powers-and-authority/
11- Oliver Escobar , Pluralism and Democratic Participation: What Kind of Citizen are Citizens Invited to be?, Lecturer in Public Policy and Co-Director of What Works Scotland, University of Edinburgh, Scotland (UK)
وقت الزيارة ٢٠٢٥/٥/١٥,
https://www.oidp.net/docs/repo/doc577.pdf
12- Omar Chedda, The Promise and Challenges of Participatory Governance ,a political home for partners , وقت الزيارة ٢٠٢٥/١٢/٣٠ ,
https://apolitical.co/solution-articles/en/the-promise-and-challenges-of-participatory-governance-152
13- ResearchGate, Tayeb Belouadah, Participatory Democracy In The Usa: Reinventing American Politics , Article • June 2025.
وقت الزيارة ٢٠٢٥/١٢/٣٠
https://www.researchgate.net/publication/392863215_Participatory_Democracy_In_The_Usa_Reinventing_American_Politics

14- Soren Fillet , what is participatory democracy ? , 2/October/2024, go vocal ,وقت الزيارة ٢٠٢٥/١١/١٦
file:///C:/Users/user/Desktop/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D8%B3
15- Tayeb Belouadah, Participatory Democracy In The USA: Reinventing American Politics, June 2025 ,
https://www.researchgate.net/publication/392863215_Participatory_Democracy_In_The_Usa_Reinventing_American_Politics
16- The Green Papers ,Local Government Civil Divisions and Incorporated Municipalities in the United States of America, وقت الزيارة ٢٠٢٥/١٢/١٤
https://www.thegreenpapers.com/slg/cd-im.phtml
17- Thomas Zittel and Dieter Fuchs Participatory Democracy and Political Participation :Can participatory engineering bring citizens back in? , Routledge, Taylor &Francis Group, ECPR studies in European political science Edited by Thomas Poguntke University of Birmingham, UK,2007, وقت الزيارة ٢٠٢٥/٧/٣
https://3dfestival.org/wp-content/uploads/2021/02/Thomas_Zittel_and_Dieter_Fuchs_Participatory_De.pdf
18- United States Senate , About Electing and Appointing Senators , وقت الزيارة ٢٠٢٦/٢/١٩
https://www.senate.gov/about/origins-foundations/electing-appointing-senators.htm
19- Victor Albert and others , The Limits of Citizen Power: Participatory Democracy and the Entanglement of the state , series Anthropology, Culture and Society, Pluto Publishing House , Edition 1 ,2016,P:1-2.
وقت الزيارة الثلاثاء ٢٠٢٥/٥/١٣
https://www.jstor.org/content/oa_book_monograph/j.ctt1cc2n44